تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.. وبتنظيم «نوف إكسبو»

«زين» قدمت الرعاية البلاتينية لمنتدى الحكومة الإلكترونية السادس

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ويوسف خالد المرزوق وإيمان الروضان ووليد الخشتي داخل جناح «زين»

من اليمين: أنس الصالح ويوسف خالد المرزوق وإيمان الروضان وعبداللطيف السريع ووليد الخشتي خلال المنتدى

«زين»: نؤمن بأهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص للنهوض بمستقبل الكويت

الروضان شاركت في تكريم «هيئة الصناعة» الفائزة بجائزة الخدمة الإلكترونية المتميزة

أعلنت شركة زين عن رعايتها البلاتينية لمنتدى الحكومة الإلكترونية للسنة الثانية على التوالي بنسخته السادسة، والذي نظمته شركة «نوف اكسبو» NoufEXPO والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بعنوان «إدارة التغيير نحو الرقمية» في فندق كراون بلازا في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر الجاري، تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أن حفل الافتتاح شهد حضور العديد من الشخصيات الرفيعة المستوى، في مقدمتها ممثل سمو رئيس مجلس الوزراء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، والمدير العام لشركة «نوف اكسبو» المنظمة للمنتدى يوسف خالد المرزوق، والمدير العام للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات م. قصي الشطي، والرئيس التنفيذي لشركة زين الكويت إيمان الروضان، بالإضافة الى مجموعة من القيادات والخبراء والمتخصصين من القطاعين العام والخاص.

وبينت «زين» أن رعايتها البلاتينية لفعاليات هذا المنتدى للسنة الثانية على التوالي يؤكد حرصها على المشاركة الفعالة في مختلف الأنشطة المحلية والإقليمية التي تصب في مصلحة الشأن المحلي وتنمية الاقتصاد الوطني، خاصة مع كونها إحدى كبرى الشركات الوطنية الرائدة في القطاع الخاص الكويتي، فالشركة تؤمن بأهمية التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص للنهوض بمستقبل الكويت في شتى المجالات.

وأشارت الشركة إلى أن الرئيس التنفيذي في زين الكويت إيمان الروضان قد شاركت في تكريم الهيئة العامة للصناعة كالجهة الحكومية الفائزة بجائزة الخدمة الإلكترونية المتميزة، وهي الجائزة التي يتم منحها للعام الثالث على التوالي للجهة الحكومية الأكثر تميزا في وضع أفضل خدمة إلكترونية على موقع البوابة الإلكترونية الرسمية للكويت e.gov.com.kw، وذلك بناء على معايير محددة من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، هذا بالإضافة إلى مشاركتها في تكريم الرعاة.

وأتى منتدى الحكومة الإلكترونية السادس تحت عنوان «إدارة التغيير نحو الرقمية»، حيث تناول المنتدى من خلال مجموعة من الجلسات الحوارية وورش العمل المتخصصة كيفية إدارة التغيير في مسيرة تطوير برامج الحكومة الإلكترونية التي تتسم بالكثير من أوجه التعقيدات والصعوبات عن طريق تنفيذها، واصطدامها بالمتغيرات المتلاحقة والسريعة التي تجتاح عالم التكنولوجيا، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بتوفير العناصر البشرية المؤهلة لإدارة تطوير هذه البرامج، ومناقشة إدارة التغيير في مجالات البنية المعلوماتية التحتية وإجراءات العمل وأمن المعلومات ونظم إدارة المعلومات وغيرها، وانعقد الملتقى بحضور اللجنة التنفيذية للحكومة الإلكترونية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نظمها معهد الدراسات المصرفية بعنوان "الجوانب الشخصية للابتكار"

«الوطني» رعى الحلقة النقاشية «الجوانب الشخصية للابتكار»

د.يعقوب الرفاعي مقدما درعا تكريمية إلى عماد العبلاني

لقطة جماعية للمشاركين في الحلقة النقاشية

العبلاني: البنك يولي اهتماماً كبيراً لتطوير وصقل مهارات الكوادر الوطنية المصرفية

رعى بنك الكويت الوطني الحلقة النقاشية التي نظمها مؤخرا معهد الدراسات المصرفية تحت عنوان «الجوانب الشخصية للابتكار» وحاضر فيها المحاضر العالمي ستيف فاربر المصنف من بين أفضل 50 خبيرا في مجال القيادة والإدارة على مستوى العالم.

وتناولت الحلقة النقاشية العديد من الموضوعات المهمة من بينها: الإطار الأساسي للتعلم والتخطيط في مكان العمل وخارجه، المعيار الذهبي الجديد للتوجيه وتطوير المواهب، الانتقال من خشية الإخفاق إلى متعة الاستكشاف.

وشهد المشاركون تدريبات على زيادة قدرتهم الشخصية لخوض المخاطر ورؤية التحديات التي تواجههم باعتبارها مغامرات إيجابية، كما تم حث المشاركين على التحلي بمزيد من الابتكار والإبداع في العمل، بالإضافة إلى التعلم من الأخطاء وتجربة كل ما هو جديد بمزيد من الاستعداد والحماس.

من جانبه، قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني: «إن مشاركة بنك الكويت الوطني كراع رئيسي للحلقة تأتي في إطار حرصه الدائم على المساهمة الفاعلة في زيادة الوعي والمعرفة بين جميع فئات المجتمع بالإضافة إلى تطوير وصقل مهارات الكوادر الوطنية المصرفية».

وأضاف ان الجوانب الأساسية التي تناولتها الحلقة النقاشية وتشمل الابتكار والإبداع تمثل نهجا وأسلوب عمل يرسخه الوطني على الدوام في آليات العمل لديه وذلك من أجل تطوير أداء موظفيه على النحو الأمثل ووفقا لبرامج تدريبية تم إعدادها لتحاكي أفضل المعايير العالمية.

وأوضح العبلاني ان البنك الوطني مستمر في رعايته للأنشطة المهمة التي تهدف إلى تطوير وزيادة طاقات الكوادر الوطنية بشكل عام والكوادر المصرفية بشكل خاص ليكونوا قادرين على مواكبة تغيرات سوق العمل ومؤهلين للقيادة مستقبلا.

وأشاد العبلاني بالدور المهم الذي يلعبه معهد الدراسات المصرفية في زيادة ونشر الثقافة المصرفية عبر الأنشطة والفعاليات التي يقدمها بما يساهم في تعزيز وتطوير العاملين في القطاع المالي والمصرفي الكويتي.

الجدير بالذكر أن المحاضر ستيف فاربر واحدا من ضمن أفضل 50 خبيرا في مجال القيادة والإدارة على مستوى العالم، وذلك وفقا لـ Inc.'s المتخصصة، كما احتل المرتبة الأولى ضمن 12 محاضرا على قائمة Huffington. وهو مؤلف لعدد من الكتب تم تصنيفها على أنها من بين الأكثر مبيعا، كما أنه موجه ومستشار متميز في مجال القيادة، حيث عمل مع مجموعة واسعة من المؤسسات العامة والخاصة في شتى المجالات.

وتأتي رعاية الحلقة النقاشية ضمن إطار المبادرات الاجتماعية التي دأب بنك الكويت الوطني على رعايتها، وذلك تأكيداً على نهجه الرامي إلى تنمية المجتمع في مختلف المجالات التي تشمل على الجوانب الاجتماعية والتعليمية سعيا إلى خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته على نحو أفضل.

وعلى هامش الحلقة النقاشية قدم المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي درعا تكريمية إلى العبلاني تقديرا لدور البنك الوطني في دعم ندوات وأنشطة معهد الدراسات المصرفية.

المستشار الكويتي

abumishari1@yahoo.com
www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر ـ مستشار تنظيم وإدارة

لهذه الأسباب.. المواطنون «يهجرون» القطاع الخاص!

تضخم ميزانية الرواتب الحكومية وزيادة البطالة المقنعة الحكومية وإصرار المواطنين على العمل في الحكومة وعدم توجه المواطنين للعمل في القطاع الخاص، يأتي بسبب عدم عدالة الرواتب والمزايا وقوانين العمل بين الحكومة والخاص.

صحيح ان المواطنين من حقهم العمل في الحكومة والأولوية لهم في التوظيف ولو كان بعضهم يريد العمل في الخاص، يترددون لأن هناك أسبابا طاردة وغير مشجعة ومنها قانون العمل في القطاع الأهلي والتسريح وإنهاء الخدمة وقت الأزمات المالية والاقتصادية التي تتأثر بها الشركات والبنوك في دول الخليج العربي وخاصة الكويت، كما ظهرت مشاكل في عجز ميزانية الدولة وبعد انخفاض أسعار النفط وتركز الإنفاق الأكثر على الباب الأول المرتبات.

ظهر تقرير حديث للبنك الدولي يفيد بأن دول الخليج العربي تقدم حزم تعويضات سخية على نحو غير عادي لموظفي الحكومة، مبينا أن مرتبات القطاع العام تمثل أكثر من 150٪ من رواتب القطاع الخاص لكفاءات متساوية في السعودية وقطر، وأكثر من 200٪ في البحرين، وما يقرب من 250٪ في الكويت ولفت إلى أن هذه الفجوات الواسعة في الأجور بين القطاعين العام والخاص شوهت أسواق العمل في دول الخليج، ما يثبط التوظيف في القطاع الخاص لصالح العمالة الحكومية، ويعوق تطوير المهارات في صناعة القطاع الخاص.

وحول توجه المنطقة المتزايد نحو إحلال مواطنيها مكان الوافدين في العمل، لفت التقرير إلى أنه يجب على الحكومات في دول الخليج العربي أن تضع في اعتبارها قضايا استمرارية العمل المرتبطة ببرامج توطين القوى العاملة وبذل المزيد من الجهد لضمان تمكن مواطنيها من القيام بعمل الوافدين في الصناعات الرئيسية، مشددا على أهمية تعزيز النظم التعليمية وبرامج التدريب لتلبية احتياجات القطاع الخاص من المواطنين ذوي المهارات المناسبة للوظائف الفنية.

وأوضح أن دول الخليج لم تبحث بشكل منهجي إجراء إصلاحات فاتورة الأجور والتوظيف في القطاع العام كاستراتيجية للحفاظ على استدامة المالية العامة على الأمد الأطول ولتحسين مستويات تقديم الخدمات، مشددا على أهمية أن تلاحظ الحكومات أن تحسين الإنفاق لا زيادته سيكون على الأرجح العامل الرئيسي لتحقيق تحسن في الإنتاجية نتيجة للإنفاق على البنية التحتية.

وأشار إلى أهمية إجراء إصلاحات لبيئة الأعمال وسوق العمل لزيادة الاستثمارات الخاصة، وتعزيز جهود خلق فرص العمل، وضمان أن يكتسب مواطنو دول الخليج المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص.

وعليه اقترح باختصار الحل كالتالي:

- تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي ليكون المشجع والداعم لاستقرار وأمان وظيفي للمواطنين وخاصة في بنود التوظيف والرواتب وإنهاء الخدمة حيث يعمل موظفو القطاع الخاص 8 ساعات في 5 أيام بالأسبوع في القطاع الاستثماري والمالي والبنكي والاتصالات وأكثر في الشركات العائلية.
- تعديل قانون الخدمة المدنية حتى لا يكون منافسا للقطاع الخاص وبالعكس يكون مشجعا وداعما للمواطنين للعمل في الشركات والبنوك وذلك بعد تطبيق البديل الاستراتيجي الذي سيطور ويعدل إلى الأحسن، حيث سيتضمن تعديلا في الرواتب والتوظيف وكفاءة الأداء والالتزام مما يعني انه سيتم مكافأة المجتهد والملتزم ومعاقبة غير المجتهد وغير الملتزم بالدوام والأداء والإنتاجية.
- حل مشكلة مخرجات التعليم التي تعوق توظيف الكويتيين في القطاع الخاص وتعديل قانون دعم العمالة ليكون أكثر مرونة وجاذبية لتشجيع ودعم العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص والعمل الحر.

ارتفاعات جماعية للقطاعات باستثناء «الاستثماري» الذي غرد خارج السرب

«بيتك»: 326 مليون دينار تداولات أكتوبر العقارية.. بنمو شهري 47٪

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان التداولات العقارية نشطت في أكتوبر الماضي لتحقق رابع أعلى مستوياتها خلال السنوات الـ 3 الماضية من 2015 حتى العام الحالي، محافظة بذلك على مسارها التصاعدي للمرة الثانية على التوالي، فقد اقتربت من 326 مليون دينار في أكتوبر مقابل نحو 222 مليون دينار في سبتمبر، مع زيادة شهرية في قيمة التداولات بالقطاعات العقارية باستثناء القطاع الاستثماري الذي شهد تراجعا محدودا، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد التداولات العقارية بشكل كبير مسجلا 720 صفقة في أكتوبر، مدفوعة بزيادة عددها في القطاعات المختلفة وعودتها في القطاع التجاري إلى مستوى مرتفع نسبيا ونشاط محدود في قطاعي العقار الحرفي والشريط الساحلي.

وقد حققت قيمة التداولات العقارية زيادة شهرية كبيرة نسبتها 47٪ في أكتوبر بذلك تعود إلى مستويات مرتفعة كانت شهدتها قبل ذلك، مع ارتفاع شهري ملحوظ للشهر الثاني على التوالي في عددها حيث فاقت 52٪ عن سبتمبر.

كما ارتفع مؤشرا قيمة التداولات وعددها بنهاية أكتوبر على أساس سنوي بنسبة 44٪ و42٪ على التوالي، مدفوعين بزيادة كبيرة لتداولات القطاعات المختلفة مع ارتفاع محدود لتداولات القطاع التجاري على أساس سنوي، فيما ارتفع عددها بشكل لافت في جميع القطاعات.

وانخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية في أكتوبر عن مستواه الذي كان محدودا في الشهر السابق له، مسجلا تراجعا على أساس شهري نسبته 4٪ بعدما تحسن هذا المؤشر في سبتمبر بنسبة 8٪، في الوقت الذي تحسن بحدود 1٪ عن مستواه في أكتوبر العام الماضي، وتزامن تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة على مستوى إجمالي القطاع العقاري مع انخفاض شهري في القطاعات المختلفة باستثناء القطاع التجاري والصناعي الذي شهد زيادة شهرية كبيرة فاقت 50٪، كما تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاعات العقارية على أساس سنوي باستثناء القطاع السكني الذي لم يشهد تغيرا.

وارتفعت قيمة التداولات في أغلب القطاعات العقارية بنهاية أكتوبر من حيث القيمة، حيث زادت في السكن الخاص بنسبة فاقت 52٪، مع زيادة عدد صفقاته بأكثر من 61٪ برغم ذلك تراجع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 5٪ على أساس شهري، أما تداولات القطاع الاستثماري فقد انخفضت قيمتها بنسبة 5,2٪ برغم زيادة في عددها بما تجاوز 40٪ عن سبتمبر بذلك انخفض متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع 32٪ على أساس شهري، في حين تضاعفت قيمة تداولات القطاع التجاري لكنها سجلت مستوى محدودا من حيث القيمة والعدد بلغ 9 صفقات في أكتوبر مقابل صفقة واحدة في سبتمبر، لذلك ارتفع متوسط قيمة الصفقة 51٪ على أساس شهري، أما على أساس سنوي فقد تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري 2٪ فيما سجل في التجاري انخفاضا أكبر وصل 27٪ في حين لم يشهد تغيرا في قطاع السكن الخاص على أساس سنوي.

التداولات الإجمالية

اقتربت قيمة التداولات العقارية من 326 مليون دينار في أكتوبر مرتفعة بنسبة كبيرة قدرها 47٪ عن حوالي 222 مليون دينار سجلتها في سبتمبر، وهو مستوى مرتفع نسبيا مقارنة بقيمتها في معظم الأشهر من العامين الماضيين ولكن قيمة التداولات مازالت تشهد تذبذبا في الأشهر الأخيرة من العام الحالي، ويعود هذا الارتفاع الشهري لقيمة التداولات إلى زيادتها في القطاعات العقارية المختلفة باستثناء الاستثماري الذي تراجع بشكل محدود، فيما زادت في السكن الخاص الذي شهد أكبر زيادة بين القطاعات في أكتوبر، كذلك تحسنت تداولات القطاع الحرفي إلى مستويات مرتفعة نسبيا. ويلاحظ أنه للمرة الثالثة فقط في العام الحالي سجل شهر أكتوبر تداولات في قطاع الشريط الساحلي، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة التداولات على أساس سنوي بشكل كبير نسبته 44٪ مع ارتفاع قيمة وعدد التداولات في القطاعات المختلفة.

ارتفع مؤشر متوسط قيمة التداولات العقارية اليومية متجاوزا 14 مليون دينار في اليوم خلال أكتوبر بما يقترب من 28٪ عن متوسط يومي بلغ حوالي 11 مليون دينار في سبتمبر، يأتي هذا مع زيادة عدد أيام التداول إلى 23 يوما في أكتوبر مقابل 20 يوما في سبتمبر، بالتالي ارتفع مؤشر متوسط قيمة التداول اليومي 6٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2018.

توزيع التداولات وفقاً للعقود والوكالات

زادت التداولات العقارية بالعقود إلى نحو 309 ملايين دينار مسجلة زيادة شهرية للمرة الثانية على التوالي، مرتفعة 47٪ عن قيمتها البالغة 210 ملايين دينار في سبتمبر، كما زادت بنهاية سبتمبر 41٪ على أساس سنوي. وارتفعت تداولات الوكالات إلى 16,8 مليون دينار في أكتوبر بزيادة 45٪ عن قيمتها التي اقتربت من 12 مليون دينار في سبتمبر، وتفوق في أكتوبر العام الحالي ضعف قيمتها في ذات الشهر من العام الماضي.